دليل اخلاقيات مهنة التعليم

(اطار عام)

د. سالم محمد عبود

جامعة بغداد

مكتب الشرق الاوسط للخدمات التعليمية والتربوية

2026

دليل اخلاقيات مهنة التعليم

(اطار عام)

العنوان: دليل اخلاقيات مهنة التعليم (اطار عام)
المؤلف: د. سالم محمد عبود
الناشر: مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية
رقم معرف الناشر الدولي:
isni.org/isni/0000000528157429

نوع الإصدار: دليل معرفي
مكان الإصدار: بغداد – العراق
سنة الإصدار: 2026
لغة الإصدار: العربية
عدد الصفحات: **37** صفحات

حقوق النشر والاستخدام

© 2026 مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ هذا الإصدار أو إعادة إنتاجه أو توزيعه أو نشره أو إعادة رفعه، كليًا أو جزئيًا، بأي وسيلة كانت (إلكترونية أو ورقية أو تصويرية أو غير ذلك)، إلا بإذن خطي مسبق من الناشر.

للاطلاع على المزيد من الاصدارات ندعوكم لزيارة موقعنا الالكتروني

www.middleeast-education.com
middleeast.edu.services@gmail.com

المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	1
مفهوم أخلاقيات المهنة	1
مصادر أخلاقيات المهنة في منظمات الأعمال	2
العوامل التي تؤثر على أخلاقيات العمل	3
مقومات أخلاقيات المهنة في مجال التعليم	4
ماهية مؤسسة التعليم ومقوماتها	5
مقومات وعناصر العملية التعليمية	6
مبادئ وأخلاقيات مهنة التعليم الجامعي	6
التدريسي وأخلاقيات المهنة	7
ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم	9
تشريعات الأخلاق في التعليم العالي في العراق	12
اللوائح الوطنية والتعليمات المنظمة لأخلاقيات مهنة التعليم في العراق	14
إليك أهم القوانين والضوابط الوطنية المرتبطة بأخلاقيات التعليم في العراق	15
خلاصة أهم القوانين والضوابط المرتبطة بأخلاقيات التعليم	18
أهم التقاليد الوظيفية للمدرّس	19
أساليب المحافظة على التقاليد المدرسية	20
أساليب ترسيخ الأخلاقيات المهنية	21
دور التدريسي في العملية التعليمية	22

دليل أخلاقيات العمل الإداري في التعليم (الإدارة المدرسية والجامعية)	24
دليل أخلاقيات الإرشاد التربوي	27
دليل أخلاقيات الطالب الجامعي (الجامعات العراقية)	27
معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي	30
دواعي الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين	31
المراجع	34

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

تُعدّ القيم والأخلاق من المرتكزات الأساسية في بناء الفكر الإنساني، سواء كان فكراً بشرياً أم سماوياً؛ إذ تهدف هذه القيم إلى بناء الإنسان، وتنظيم حياته، وتعزيز قدراته وتنميتها بما يحقق قيام المجتمع المتحضر. وتمثل الأخلاق العامل المشترك الذي يُميّز الإنسان في مختلف أنشطته وعلاقاته، ولا يمكن تصور مجتمع إنساني سليم من دون منظومة أخلاقية وقيم وآداب تسهم في رفع جودة الأداء في مختلف المهن والأعمال.

ومثلما توجد قيم عُليا وأخلاق ومبادئ تضبط السلوك الإنساني العام، فإن لكل مهنة من المهن أخلاقياتها وضوابطها التي تحكم ممارستها. ومن هنا برزت أهمية تدريس الأخلاقيات وتنشئة الأجيال عليها، بوصفها من متطلبات ثقافة المنظمة والتفاعل الواعي مع بيئة العمل. وقد وضعت كثير من اللجان والمؤسسات والنقابات معايير مهنية لتنظيم السلوك المهني، بل إن بعض العلوم ذهبت إلى بناء نظريات اجتماعية وفلسفية لتفسير السلوك الإنساني وتقويمه.

وتأتي هذه المقالة المختصرة لتقدم إطاراً عاماً لمقومات أخلاقيات المهنة في مجال التربية والتعليم، عبر تحديد الإجراءات السلوكية المرتبطة بعملية التدريس وأركانها، من خلال وضع دليل عام يمكن اعتماده كمنهج وإطار يُستفاد منه في تعزيز وظيفة التربية والتعليم وتحقيق أهدافها.

مفهوم أخلاقيات المهنة

تُعدّ القيم والأخلاق من المعايير العامة التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية. وترتبط علاقة وثيقة بين السلوك الإنساني والقيم الأخلاقية؛ إذ يمكن تعريف الأخلاق بأنها مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير التي تُوجّه سلوك الإنسان، وتحدد ما هو صواب أو خطأ، وما هو خير أو شر، في تصرفاته اليومية.

وتستند الأخلاق إلى عقيدة واضحة المعالم، وقد اتفقت الأديان السماوية على أهمية الأخلاق والدور الذي تؤديه في حياة الأفراد والجماعات؛ لأنها تمثل الدرع الذي يقي الإنسان من الوقوع في الرذيلة. وإذا تأملنا وجدنا أن أكثر الناس اتصافاً بالأخلاق هم أنبياء الله، وعلى رأسهم نبينا الأكرم محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، الذي عُرف قبل بعثته بالصادق الأمين؛ لصدقه قولاً وعملاً، ولأمانته التي شهد بها الجميع، حتى أثنى عليه المولى عز وجل بقوله :***(وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم: 4)***. وتُعدّ الأخلاقيات التطبيق العملي للأخلاق في مجالات محددة من الحياة، كبيئة العمل والطب وسائر المهن. أما الأخلاق المهنية فهي منظومة من القواعد والأنظمة التي تضبط سلوك الفرد أو الجماعة داخل مجال العمل، وتحدد طريقة

تصرف الإنسان تجاه زملائه، والمؤسسة التي يعمل ضمنها، والجهات الأخرى ذات العلاقة. كما تُسهم الأخلاقيات المهنية في بناء إطار واضح للسلوك المسؤول، وترسيخ الانضباط القيمي داخل المنظمات.

وتهدف أخلاقيات المهنة إلى مجموعة من الغايات الأساسية، من أبرزها:

- الحفاظ على النزاهة والعدالة في الأداء والقرارات.
- تعزيز الثقة والاحترام بين العاملين داخل بيئة العمل.
- ضمان جودة الأداء وترسيخ مبدأ المسؤولية المهنية.
- حماية حقوق الأفراد والمؤسسة والمجتمع وصون مصالحهم.

وبذلك يمكن تعريف أخلاقيات المهنة بأنها مجموعة من القواعد والآداب والمبادئ والمعايير السلوكية والأخلاقية التي ينبغي أن تُلازم المشتغل بالمهنة، ويلتزم بها التزاماً واعياً في ممارسة عمله، تجاه عناصر المهنة كافة: العملاء، والزملاء، والمرؤوسين، والرؤساء، وطبيعة المهنة نفسها، والمجتمع، وكذلك تجاه النفس والذات. وهي تمثل أساساً لتنظيم العلاقات المهنية، وضبط السلوك داخل إطار العمل بما يحقق الاستقامة المهنية ويُحسن مخرجات الأداء.

مصادر أخلاقيات المهنة في منظمات الأعمال

إن أخلاقيات المهنة لا تُختزل في كونها تعليمات أو ضوابط مكتوبة فحسب، بل هي في جوهرها قيم تنبع من الاعتقاد وتخضع لنظام قيمي ومعايير أخلاقية راسخة. وتقف وراء هذه المنظومة مصادر متعددة تُسهم في تشكيلها وتوجيهها، ويمكن بلورتها في مخطط عام يوضّح أهم تلك المصادر.

العوامل التي تؤثر على أخلاقيات العمل

تتعدد العوامل والمتغيرات المؤثرة التي تسهم في تكوين الاتجاهات نحو سلوك معين، وتنعكس بشكل مباشر على أخلاقيات العمل. ويمكن عرض أبرز هذه العوامل على النحو الآتي:

1. **البيئة الاجتماعية:** يمكن تعريف البيئة الاجتماعية بأنها المحيط الذي يجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وما يسود هذا المحيط من عادات وتقاليد ومعتقدات، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتؤدي هذه العناصر مجتمعة دوراً كبيراً في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته، بما ينعكس على قراراته وممارساته داخل العمل وخارجه.

2. **البيئة الاقتصادية:** تؤثر الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه الموظف تأثيراً واضحاً في تكوين أخلاقيات الوظيفة، إذ قد تسهم الظروف الاقتصادية في تعزيز مبادئ الالتزام والانضباط والنزاهة، أو قد تدفع – عند ضعفها وتراجعها – إلى تشوهات سلوكية وسوء تقدير للمصلحة العامة، بحسب مستوى الوعي والرقابة والعدالة.

3. **البيئة السياسية:** لا شك أن البيئة السياسية التي يعيش الموظف العام في ظلها تؤدي دوراً مهماً في تكوين اتجاهاته وأنماط سلوكه. فالسلوك الأخلاقي أو غير الأخلاقي يتأثر بطبيعة هذه البيئة وخصائصها، وبمدى فاعلية الرقابة والمتابعة على أنماط السلوك الإداري للموظف العام، وكذلك بمستوى الشفافية والالتزام بالقانون وسيادة المؤسسات.

مقومات أخلاقيات المهنة في مجال التعليم

إن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري، واكتشاف قدراته، وتهذيب مهاراته، وبناء شخصيته، يمثل غاية مركزية تتحقق عبر منهج وعملية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وأخلاقية تُسمّى **بالتربية** .فالتربية عملية شاملة تهتم بالتنشئة الاجتماعية والفردية، وغرس المعلومات والمعارف والمهارات، عبر مؤسسات معينة، تحكمها مبادئ وقوانين الحياة الإنسانية القائمة على القيم والسلوك الصحيح، بما يحقق مكاسب أخلاقية عامة للمجتمع.

وتؤدي التربية دوراً رئيساً وحاسماً في حياة الشعوب جميعها، المتقدمة منها والنامية على السواء. فقد برزت أهميتها في تطوير المجتمعات وتنميتها اجتماعياً واقتصادياً، وفي تعزيز قدرة الأفراد على مواجهة التحديات الحضارية. ومن أبرز أهداف التربية تكوين وإعداد المواطن الصالح، وتحقيق الكفاية الاجتماعية، وبناء شخصية الفرد بناءً متكاملاً يشمل الجوانب الشخصية والجسدية والنفسية، مع تحقيق التوازن بين هذه الجوانب. كما تُعد التربية وسيلة فاعلة لغرس مفهوم القوانين والأنظمة في نفوس الأفراد، وتعزيز معرفتهم بحقوقهم القانونية وواجباتهم المختلفة.

وتتكون العملية التربوية من أربعة عناصر رئيسة، هي:

- **التعليم** :نقل المعرفة والمهارات.
- **التنشئة الاجتماعية** :تعليم السلوكيات والقيم وبناء الانتماء.
- **التوجيه الأخلاقي** :غرس القيم مثل الصدق والاحترام والأمانة.
- **تنمية الشخصية** :بناء الثقة بالنفس وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

ومن هنا أصبح من الضروري الاهتمام بالتربية الأخلاقية عبر تنمية القيم الأساسية مثل: الصدق، والأمانة، والاحترام، والعدل، إلى جانب تهذيب السلوك، والابتعاد عن الممارسات والسلوكيات السلبية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء، وبناء علاقات اجتماعية سليمة ومتوازنة. وبما أن وسائل التربية الأخلاقية تتنوع بتنوع البيئات والمؤسسات، فإن ترسيخ هذه القيم داخل المجال الوظيفي يعد ضرورة لضمان الاستقامة المهنية وخدمة المجتمع.

وعليه يمكن تعريف أخلاقيات الوظيفة العامة بأنها مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير السلوكية التي تحكم تصرفات الموظف العام أثناء أدائه لمهامه الوظيفية، وتحدد ما ينبغي عليه الالتزام به من سلوكيات نزيهة ومسؤولة، بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المجتمع.

ومن هنا يمكن بلورة أهم خصائص أخلاقيات الوظيفة العامة في الآتي:

1. **سلوك اختياري واعٍ** :فهي تتجسد في سلوك صادر عن الإنسان الذي يملك الحرية والقدرة على الاختيار.
2. **مرتبطة بصفة الموظف العام** :إذ تمثل سلوك من يحمل صفة الموظف العام أو المكلّف بخدمة عامة.
3. **نسبية وليست مطلقة** :فالأخلاق في جانب منها نسبية، وقد تختلف بعض معاييرها من شخص لآخر أو من مجتمع لآخر، وقد تتغير باختلاف الزمان والمكان.
4. **حتمية في النظام الوظيفي** :إذ تُعد الأخلاقيات ركناً ضرورياً من أركان النظام الوظيفي والانضباط الإداري.
5. **قابلة للتبدل والتطور** :لأن منظومة الأخلاق ليست حالة جامدة، بل تتبدل وتتطور تبعاً لتكيف العقل وتطور المجتمع ومتطلبات الحياة العامة.

أما مصادر القواعد الأخلاقية للوظيفة العامة فيمكن ردّها إلى اتجاهين رئيسين:

أولاً: المصادر الرسمية لقواعد أخلاقيات الوظيفة العامة

ويتمثل المصدر الرسمي في القوانين والأنظمة والتعليمات وتوجيهات الإدارة وسياقات العمل الإداري؛ لأنها تصدر عن السلطة الرسمية المختصة والمخوّلة قانوناً بإصدارها، وبذلك تحمل صفة الإلزام وتُعد مرجعاً مباشراً للسلوك الوظيفي المطلوب.

ثانياً: المصادر غير الرسمية لقواعد أخلاقيات الوظيفة العامة

وتتمثل في الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية والدين وما يمليه الضمير العام. وإذا كان من المسلّم به عدم وجود اختلاف حول تأكيد الطبيعة القانونية للأخلاقيات التي ترد في تشريعات الخدمة المدنية، فإن الأمر يختلف نسبياً فيما يتعلق

بالمصادر غير الرسمية؛ إذ لا تستند إلى نص قانوني مباشر، لكنها تؤثر تأثيراً واضحاً في تشكيل السلوك الوظيفي وضبطه داخل المجتمع.

ماهية مؤسسة التعليم ومقوماتها

تُعرَّف المؤسسة التعليمية بأنها مكان أو إطار تنظيمي يلتقي فيه أفراد من فئات عمرية واجتماعية مختلفة بهدف التعليم والتعلّم، وتزويدهم بالمعارف والمهارات وفق طبيعة المؤسسة التعليمية ومستواها. وتتكون المؤسسة التعليمية عادةً من: أعضاء الهيئة التدريسية أو المعلمين، والطلبة، وأولياء الأمور، والهيئات الإدارية والتنظيمية. وتتعدد أشكال المؤسسات التعليمية لتشمل: رياض الأطفال، والمدارس، والمعاهد، والكليات، والجامعات، فضلاً عن المؤسسات التعليمية غير الحكومية، ومراكز التدريب والتعليم المستمر.

وتحتل المؤسسة التعليمية أهمية كبيرة في حياة الطالب، إذ تؤثر في تشكيل شخصيته، وقد تُسهم في تعديل سلوكياته وأفكاره، كما تعمل على تلبية احتياجاته التربوية والتعليمية. ويمكن تلخيص أبرز أوجه أهمية المؤسسة التعليمية فيما يأتي:

- تمارس المؤسسة التعليمية دوراً واضحاً في التنشئة الاجتماعية وتقويم السلوك، من خلال غرس الوازع الديني، وتعزيز علاقة الطالب بربه عبر المناهج المختلفة، وترسيخ أخلاقيات الدين الإسلامي والقيم الإيجابية.
- تسهم في تنمية عقلية الطالب وفتح آفاقه وحفزه على تعلّم كل جديد، بما يساعده على الوصول إلى مستوى مناسب من التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي.
- تعمل على زيادة الثقافة العامة لدى الطلبة، وتشجيعهم على القراءة والاطلاع، وتزويدهم بالمهارات الأساسية التي تساعدهم على التكيّف مع البيئات الاجتماعية المختلفة، كما تعزز لديهم القدرة على تحمّل المسؤولية وتحديد أهدافهم في الحياة.
- تساعد الطلبة على استثمار أوقات الفراغ بشكل إيجابي، وتوجيههم إلى الاستفادة منها وعدم إهدارها.
- تؤدي المدارس دوراً في تأسيس الطالب وتهيئته للدراسة الجامعية، بينما تسهم الجامعة في تكوين وترسيخ معرفة تخصصية في مجال محدد يختاره الطالب في بداية مسيرته الجامعية.

أهمية الأساس القانوني لأخلاقيات مهنة التعليم

إن وجود أساس قانوني واضح لأخلاقيات مهنة التعليم يُعد ضرورياً لضبط السلوك المهني وحماية أطراف العملية التعليمية، وتبرز أهميته في النقاط الآتية:

- حماية حقوق الطلبة وضمان بيئة تعليمية آمنة وعادلة.
- تنظيم العلاقة بين المعلم أو التدريسي والمتعلم والإدارة، بما يحدد الواجبات والحقوق ويقلل من النزاعات.
- تعزيز الثقة في مهنة التعليم وفي المؤسسة التعليمية بوصفها جهة مسؤولة عن بناء الإنسان.
- ضمان جودة العملية التعليمية عبر ترسيخ معايير السلوك المهني والانضباط.
- محاسبة المخالفين وردع السلوك غير الأخلاقي، بما يحفظ هيبة المهنة وسمعتها ودورها المجتمعي.

مقومات وعناصر العملية التعليمية

إن العملية التربوية والتعليمية، وأي مؤسسة تسير على المنهج نفسه وتتبنى الغايات ذاتها، لا بد أن تقوم على نظام متكامل يتضمن مدخلات وعمليات ومخرجات، فضلاً عن البيئة المحيطة والعلاقات المتبادلة المؤثرة في الأداء والنتائج. وبوجه عام، هناك اتفاق على أن عناصر العملية التربوية والتعليمية تتمثل في الآتي:

1. **الهيئة التدريسية:** وتشمل جميع المستويات العلمية والتخصصات، بمختلف الألقاب الوظيفية والعلمية، بوصفها الركن المعرفي والتوجيهي الرئيس في نقل المعرفة وبناء المهارات والقيم.
2. **الطالب (المتعلم):** وهو الطرف الحيوي والغاية الأساسية من العملية التعليمية، كما أنه ''موضوع'' العملية ومجالها التطبيقي؛ إذ تُصمم المناهج والأنشطة والوسائل التعليمية من أجله، وتُقاس المخرجات بمقدار ما يتحقق لديه من تعلم ونمو وبناء شخصية.
3. **المحتوى والمناهج ووسائل التعليم:** وتشمل المناهج الدراسية، والمحتوى العلمي، والمستلزمات التعليمية، وطرائق التدريس، والوسائل والأدوات الداعمة، التي تضمن تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية وفق معايير الجودة.
4. **الملاكات الوظيفية والإدارية والفنية:** وتضم جميع العاملين بمختلف الدرجات والعناوين والمسميات، ممن يؤدون أدواراً لوجستية وفنية وإدارية تسهم في تسيير العملية التعليمية وضمان انتظامها واستمرارها، وتحقيق متطلبات البيئة التعليمية الملائمة.

مبادئ وأخلاقيات مهنة التعليم الجامعي

1. **الانتماء والالتزام برسالة التعليم الجامعي:** مهنة التعليم مهنة ذات رسالة خاصة، توجب على الأساتذة الانتماء إليها بإخلاص، والالتزام بغاياتها، والصدق مع النفس والمجتمع في أداء الواجب العلمي والتربوي، بما ينسجم مع أهداف الجامعة ودورها في بناء الإنسان.

2. **الثقة والاحترام المتبادل:** تقوم مهنة التعليم على أساس الثقة المتبادلة بين جميع العاملين فيها، وبين الأستاذ وطلبته والمجتمع. وتُبنى هذه الثقة من خلال الممارسات الصادقة والجهد المخلص في التعليم والتوجيه، والسعي لتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها، وصولاً إلى إعداد الإنسان الصالح القادر على الإسهام في مجتمعه.

3. **احترام التعددية والتنوع:** يؤمن العامل في مهنة التعليم بأن لها بعداً إنسانياً رفيعاً يقوم على احترام حقوق الإنسان، دون الالتفات إلى دين الطالب أو لونه أو جنسه أو انتمائه السياسي. فالأستاذ ينظر إلى جميع الطلبة بوصفهم أبناءً له، ويعاملهم بعدالة ورعاية تربوية متوازنة.

4. **المواطنة والسلوك المنضبط:** يلتزم الأستاذ الجامعي بالأخلاق الحميدة المنبثقة من عقيدته وثقافة مجتمعه، لأنه قدوة ونموذج يُحتذى به داخل الجامعة وخارجها، وليس أمام طلبته فحسب. ويؤمن بأن السلوك المنضبط والأخلاق الرفيعة هما الدرع الواقي وصمام الأمان للحفاظ على شرف المهنة، وترسيخ هوية المواطنة والالتزام العام.

الإيمان بأهمية تعزيز الثقة بمهنة التعليم

إن تعزيز الثقة بمهنة التعليم يتطلب التزاماً راسخاً بجملة من القيم المهنية في مقدمتها الأمانة العلمية، وعدم استغلال المصادر أو توظيفها لتحقيق أغراض ومصالح ذاتية، مع التحلي بالنزاهة والشفافية في ممارسة المهنة. فالمعلم أو التدريسي لا يمثل ذاته فقط، بل يمثل المهنة ورسالتها ومكانتها في المجتمع، والثقة تُبنى بالممارسة المنضبطة قبل الشعارات.

التدريسي وأخلاقيات المهنة

أولاً: مفهوم الخدمة الجامعية وموظف الخدمة الجامعية

في البدء، لا بد من تحديد مفهوم الخدمة الجامعية استناداً إلى مفهوم الموظف العمومي في الخدمة العامة المستمد من قانون موظفي الدولة، مع ملاحظة أن هذا المفهوم أخذ منحى أكثر تحديداً في القوانين الخاصة بالتعليم العالي، ولا سيما قانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008 وما تبعه من تعديلات. وقد أشارت المادة ثالثاً/1 إلى أن المقصود بـ موظف الخدمة الجامعية هو: كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية، أو العمل في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مؤسساتها، ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 أو أي قانون يحل محله.

ثانياً: الطبيعة القانونية لموظف الخدمة الجامعية

يُعد موظف الخدمة الجامعية إحدى فئات الموظفين الذين يسري عليهم قانون الملاك رقم (25) لسنة 1960 وقانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 .وبناءً على ذلك، ففي حال عدم وجود نص في قانون الخدمة الجامعية يُرجع إليه، يتم الرجوع إلى تلك القوانين وتعديلاتها باعتبارها الإطار المرجعي العام.

ثالثاً: أنواع موظفي الخدمة الجامعية

يمكن ملاحظة أن موظفي الخدمة الجامعية ينقسمون إلى نوعين رئيسين:

1. حملة الشهادات العليا أو ما يعادلها ممن يحملون لقباً علمياً، ويقومون بمهام التدريس أو مهام إدارية أو قيادية نص عليها القانون.
2. الإداريون والفنيون ومن يقومون بالأعمال الساندة في مختلف المهام، من حملة شهادة البكالوريوس فما دون. وهم موظفون يكتسبون بعض المزايا التي قد لا تتوافر لزملائهم في مؤسسات أخرى، بموجب قانون (23) لسنة 2008 وتعديلاته.

مهام موظف الخدمة الجامعية

حددت المادة/2 المهام والوظائف التي يتولاها موظف الخدمة الجامعية، ويمكن تنظيمها على النحو الآتي:

1. رعاية الطلبة فكرياً وتربوياً بما يحقق مصلحة الوطن والأمة في إرساء دعائم المجتمع العراقي الديمقراطي، نحو بناء حضارة إنسانية راقية، مع اعتماد الأسلوب العلمي في التفكير والممارسة أداة لتحقيق تلك الأهداف.
2. القيام بالتدريس بمستوياته النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية، وإدارة التدريب والمختبرات والمعامل والحقول التجريبية، والمحافظة على موجوداتها ومراقبة حسن استعمالها، وإلقاء المحاضرات النظرية والعملية، وحل التمارين، وتدقيق تقارير الطلبة، والإشراف على البحوث والرسائل.
3. إجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات.
4. الإسهام في النشاطات الجامعية كالمواسم الثقافية ويوم الجامعة ومعارض الكلية وحفلات التخرج والفعاليات الطلابية، وما يُطلب منه القيام به من فعاليات علمية وتعليمية.
5. الإسهام في التأليف والترجمة والنشر.
6. الإسهام في المجالس واللجان الدائمة والمؤقتة داخل الوزارة وخارجها.

7. الإسهام في تطوير الأقسام العلمية فكرياً وتربوياً وعلمياً، وتقديم الدراسات والبحوث والتقارير والخطط والمناهج الدراسية.

8. إجراء الامتحانات ومراقبة حسن سيرها.

9. الإسهام في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية داخل العراق وخارجه.

10. القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها دوائر الدولة والقطاع العام والخاص، في نطاق التعاون بين مؤسسته وتلك الجهات.

11. أداء الواجبات الإدارية التي تكلفه بها الوزارة أو المؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

12. العمل في المراكز أو المكاتب الاستشارية المتخصصة التابعة للوزارة أو مؤسساتها التعليمية.

ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم

المادة الأولى: التعريفات

يقصد بالمصطلحات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

- **أخلاقيات مهنة التعليم** :السجايا الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعين أن يتحلى بها العاملون في حقل التعليم العام فكراً وسلوكاً، أمام الله سبحانه وتعالى، ثم أمام ولاة الأمر، وأمام أنفسهم والآخرين، بما يرتب عليهم واجبات أخلاقية ومسؤوليات مهنية.
- **المعلم** :المعلم والمعلمة، وكل من يقوم على العملية التربوية من مشرفين ومشرفات، ومديرين ومديرات، ومرشدين ومرشدات، ونحوهم.
- **الطالب** :الطالب والطالبة في مدارس التعليم العام وما في مستواها.

المادة الثانية: أهداف الميثاق

يهدف هذا الميثاق إلى تعزيز انتماء المعلم لرسالته ومهنته، والارتقاء بها، والإسهام في تطوير المجتمع الذي يعيش فيه وتقدمه، وتقوية صلته بطلابه وتحبيبهم إليه والإفادة منه، وذلك من خلال ما يأتي:

- توعية المعلم بأهمية المهنة ودورها في بناء مستقبل وطنه.
- الإسهام في تعزيز مكانة المعلم العلمية والاجتماعية.
- تحفيز المعلم على أن يتمثل قيم مهنته وأخلاقها سلوكاً في حياته.

المادة الثالثة: رسالة التعليم

- التعليم رسالة تستمد أخلاقياتها من هدي شريعتنا ومبادئ حضارتنا، وتوجب على القائمين بها أداء حق الانتماء إليها بإخلاص في العمل، وصدق مع النفس والناس، وعطاء مستمر لنشر العلم وفضائله.
- المعلم صاحب رسالة يستشعر عظمتها ويؤمن بأهميتها، ويؤدي حقها بمهنية عالية.
- إن اعتزاز المعلم بمهنته وإدراكه المستمر لرسالته يدعوانه إلى الحرص على نقاء السيرة وطهارة السريرة، حفاظاً على شرف مهنة التعليم.

المادة الرابعة: المعلم وأداؤه المهني

- المعلم مثال للمسلم المعتز بدينه، المتأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله، وسطياً في تعاملاته وأحكامه.
- يدرك المعلم أن النمو المهني واجب أساسي، وأن الثقافة الذاتية المستمرة منهج في حياته؛ فيطور نفسه وينمي معارفه، منتفعاً بكل جديد في مجال تخصصه، وفنون التدريس ومهاراته.
- يدرك المعلم أن الاستقامة والصدق والأمانة والحلم والحزم والانضباط والتسامح وحسن المظهر وبشاشة الوجه سمات رئيسة في تكوين شخصيته.
- يوقن المعلم أن الرقيب الحقيقي على سلوكه ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ هو ضمير يقظ وحس ناقد، وأن الرقابة الخارجية مهما تنوعت أساليبها لا ترقى إلى الرقابة الذاتية؛ لذلك يسعى بكل وسيلة متاحة إلى بث هذه الروح بين طلابه ومجتمعه، ويضرب المثل والقدوة في التمسك بها.
- يسهم المعلم في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الطلاب، وغرس أهمية مبدأ الاعتدال والتسامح والتعايش، بعيداً عن الغلو والتطرف.

المادة الخامسة: المعلم وطلابه

- العلاقة بين المعلم وطلابه، والمعلمة وطالباتها، أساسها الرغبة في نفعهم، وعمادها الشفقة عليهم والبر بهم، وقوامها المودة الحانية، وحارسها الحزم الضروري، وهدفها تحقيق خير الدنيا والآخرة للجيل المأمول للنهضة والتقدم.
- المعلم قدوة لطلابه خاصة، وللمجتمع عامة، وهو حريص على أن يكون أثره في الناس حميداً باقياً؛ لذلك يتمسك بالقيم الأخلاقية والمثل العليا، ويدعو إليها وينشرها بين طلابه والناس كافة، ويعمل على إشاعتها واحترامها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ويحثّ طلابه على التماس العذر للآخرين قبل التماس الخطأ، ورؤية عيوب النفس قبل عيوب الغير.

- المعلم أحرص الناس على نفع طلابه، يبذل جهده كله في تعليمهم وتربيتهم وتوجيههم، يدلهم على طريق الخير ويرغبهم فيه، ويحذرهم من الشر ويذودهم عنه، في رعاية متكاملة لنموهم دينياً وخلقياً ونفسياً واجتماعياً وصحياً.

- يعدل المعلم بين طلابه في عطائه وتعامله ورقابته وتقويمه لأدائهم، ويصون كرامتهم ويعي حقوقهم، ويستثمر أوقاتهم بكل مفيد، ولا يسمح بأن تكون دروسه ساحة لغير ما يرتبط بالتعليم في مجال تخصصه.

- المعلم نموذج للحكمة والرفق، يمارسهما ويأمر بهما، ويتجنب العنف وينهى عنه، ويعود طلابه على التفكير السليم والحوار البناء، وحسن الاستماع لآراء الآخرين، والتسامح، والتخلق بخلق الإسلام في الحوار، ونشر مبدأ الشورى.

- يعي المعلم أن الطالب ينفر من المدرسة التي يستخدم فيها العقاب البدني والنفسي؛ لذا فإن المربي القدير يتجنب ذلك وينهى عنه.

- يسعى المعلم إلى إكساب الطالب المهارات العقلية والعلمية التي تنمي لديه التفكير العلمي الناقد، وحب التعلم الذاتي المستمر وممارسته.

المادة السادسة: المعلم والمجتمع

- يعزز المعلم لدى الطلاب الإحساس بالانتماء لدينه ووطنه، وينمي لديهم أهمية التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى؛ فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

- المعلم أمين على كيان الوطن ووحدته وتعاون أبنائه، يعمل جاهداً لتسود المحبة المثمرة والاحترام الصادق بين المواطنين جميعاً، وبينهم وبين ولاة الأمر، تحقيقاً لأمن الوطن واستقراره، وتمكيناً لنمائه وازدهاره، وحرصاً على سمعته ومكانته بين المجتمعات الإنسانية الراقية.

- المعلم موضع تقدير المجتمع واحترامه وثقته؛ لذا يحرص على أن يكون في مستوى هذه الثقة، وأن لا يُؤثر عنه إلا ما يعزز احترام المجتمع له ويؤكد ثقته به.

- المعلم عضو مؤثر في مجتمعه، تُعلّق عليه الآمال في التقدم المعرفي والارتقاء العلمي والإبداع الفكري والإسهام الحضاري، ونشر هذه الشمائل الحميدة بين طلابه.

- المعلم صورة صادقة للمثقف المنتمي إلى دينه ووطنه؛ مما يلزمه توسيع نطاق ثقافته وتنويع مصادرها، ليكون قادراً على تكوين رأي ناضج مبني على العلم والمعرفة والخبرة، يعين به طلابه على سعة الأفق ورؤية وجهات النظر المتباينة باعتبارها مكونات ثقافية تتكامل وتتعاون في بناء الحضارة الإنسانية.

المادة السابعة: المعلم والمجتمع المدرسي

- الثقة المتبادلة والعمل بروح الفريق الواحد هما أساس العلاقة بين المعلم وزملائه، وبين المعلمين والإدارة التربوية.
- يدرك المعلم أن احترام قواعد السلوك الوظيفي، والالتزام بالأنظمة والتعليمات وتنفيذها، والمشاركة الإيجابية في نشاطات المدرسة وفعالياتها المختلفة، أركان أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

المادة الثامنة: المعلم والأسرة

- المعلم شريك الوالدين في التربية والتنشئة، وهو حريص على توطيد أواصر الثقة بين البيت والمدرسة.
- يعي المعلم أن التشاور مع الأسرة بشأن كل أمر يهم مستقبل الطلاب أو يؤثر في مسيرتهم العلمية، وكذلك بشأن أي تغير يطرأ على سلوكهم، أمر بالغ النفع والأهمية.
- يؤدي العاملون في مهنة التعليم واجباتهم كافة، ويصبغون سلوكهم بروح المبادئ التي تضمنتها هذه الأخلاقيات، ويعملون على نشرها وترسيخها وتأصيلها والالتزام بها بين زملائهم وفي المجتمع بوجه عام.

تشريعات الأخلاق في التعليم العالي في العراق

إن الإطار الذي يحكم ويوجه استراتيجية التعليم العالي في العراق يتمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوصفها الجهة المركزية المسؤولة عن رسم السياسة العامة وتوجيه المؤسسات الجامعية والبحثية. وقد بيّن قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 وتعديلاته، ولا سيما التعديل الثامن بالقانون رقم (2) لسنة 2014، رسالة الوزارة وفلسفتها بصورة واضحة.

وتتلخص رسالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية . وفقاً للقانون المشار إليه . بأنها تهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية في العراق، وتقوم بتوجيه المؤسسات العلمية والثقافية والأكاديمية المختلفة بما يحقق الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة.

ويُفهم من ذلك أن الوزارة تركز بصورة جلية على بناء جيل مزود بالعلم والمعرفة؛ إذ إن أساس نهضة البلدان هو الشباب الواعي المسلح بالعلم، كما يظهر في الوقت نفسه اهتمام الوزارة بإدامة علاقات تواصل وتعاون مع الأطراف الأخرى بما يخدم التكامل المعرفي والحضاري.

كما ورد في المادة (9) أن الجامعة تُعد ''حرماً آمناً'' ومركز إشعاع حضاري وفكري وعلمي وتقني في المجتمع، يزدهر في رحابها العقل، وتعلو فيه القدرة على الإبداع والابتكار وصياغة الحياة. وتقع على الجامعة مسؤولية مباشرة في تحقيق أهدافها

من خلال الدراسات والبحوث المستمرة في شتى جوانب المعرفة الإنسانية، والدراسات المتصلة بالحالة العلمية وواقع الاحتياجات الجديدة، بما يضمن مستويات رصينة ورفيعة تواكب روح العصر ومتطلباته، وتفضي إلى مستويات علمية وتقنية تضع العراق في مصاف الدول المتقدمة. ويتضح مما تقدم الدور الإيجابي الذي تنهض به الوزارة والجامعة في بناء المجتمع والدولة ومسايرة التقدم العالمي.

وفي سياق تحديد الواجبات ذات الصلة بالأبعاد الفكرية والتربوية، نصّت الفقرة (أولاً) من قانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008 على أن موظف الخدمة الجامعية يتولى رعاية الطلبة فكرياً وتربوياً بما يحقق مصلحة الوطن والأمة في إرساء دعائم المجتمع العراقي الديمقراطي، نحو بناء حضارة إنسانية راقية، متخذاً من الأسلوب العلمي في التفكير والممارسة أداة لتحقيق تلك الأهداف.

وبما أن الأستاذ الجامعي يمثل الركيزة الأساسية في مهنة التعليم، فإنه يُنظر إليه بوصفه معلماً ومربياً في آنٍ واحد؛ تقع على عاتقه مسؤولية التعليم من جهة، والمسؤولية التوجيهية والفاعلة في تنشئة الطلبة تنشئة سليمة من جهة أخرى، عبر رعاية المتعلم روحياً وعقلياً وجسدياً. وبناءً عليه يتحمل التدريسي مسؤولية أخلاقية تجاه طلبته تتمثل في الآتي:

1. **غرس القيم الفاضلة لدى الطلبة** :وذلك من خلال قيامه بدوره كنموذج سلوكي يُحتذى به، إذ يمثل القدوة أمام طلبته، ومن شأن أسلوبه وتصرفاته أن يترك أثراً ممتداً في سلوكهم المستقبلي.
2. **الالتزام بقيم المجتمع ورعايتها** :عبر أن يكون عضواً فعالاً متفاعلاً مع قيم مجتمعه، بحضور إيجابي في مناسباته الدينية والوطنية، فضلاً عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى التي تعزز الثقة والتكامل مع البيئة المحيطة.
3. **الإرشاد التربوي والنفسي** :من خلال قيام التدريسي بدور إرشادي وتوجيهي للطلبة، والمساهمة في معالجة المشكلات التي تعيق الطالب عن تحقيق أهدافه الدراسية.
4. **المهارة والخبرة المهنية في التدريس** :وذلك بالسعي المستمر للنمو المهني والتطوير والتجديد، والاطلاع على خبرات المهنة الحديثة، واعتماد الأساليب والتقنيات التعليمية المتطورة لنقل المعرفة بفاعلية وإيجابية، مع توظيف تكنولوجيا التعلم والتعليم المبرمج والأدوات الإلكترونية الحديثة، بما ينسجم مع روح العصر ومتطلبات التعليم المعاصر.
5. **النظر إلى المهنة بوصفها رسالة** :إذ يرتكز نجاحها على التضحية والتجرد والابتعاد عن الأساليب ذات الطابع التجاري التي قد تسري في بعض المهن؛ فمهنة التعليم . في جوهرها . مهنة ذات قدسية ورسالة مجتمعية سامية.

ومن الجدير بالذكر أن العراق شرّع قانون التعليم الإلزامي رقم (188) لسنة 1976 الذي ينص على ضرورة التحاق الفئة العمرية (6–11)سنة بالدراسة، غير أن ضعف الوعي لدى بعض شرائح المجتمع أدى إلى استمرار ظاهرة التسرب المدرسي

بنسب ملحوظة، وقد أشارت تقارير منسوبة إلى منظمة اليونيسف (UNICEF) في العراق إلى أن معدل التسرب قد يقترب من نحو 10 %في بعض التقديرات الحديثة.

اللوائح الوطنية والتعليمات المنظمة لأخلاقيات مهنة التعليم في العراق

تُنظَّم أخلاقيات مهنة التعليم في العراق عبر مجموعة من اللوائح الوطنية والتعليمات العامة التي تُلزِم العاملين في قطاع التعليم، إلى جانب مواثيق وأطر مهنية متداولة داخل المؤسسات التعليمية. ومن الملاحظ عملياً أنه لا يوجد في الغالب نص قانوني واحد مستقل منشور بصيغة كاملة ومفردة تحت عنوان ‘‘ميثاق أخلاقيات المعلمين’’ على الإنترنت، لكن الإطار التنظيمي القائم يمكن تلخيصه على النحو الآتي:

1.التعليمات العامة لقواعد السلوك الوظيفي للعاملين بالدولة وتطبيقها على المعلمين

تُعد تعليمات قواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة والقطاع العام إطاراً إلزامياً يشمل جميع الموظفين في العراق، ومن ضمنهم المعلمون والعاملون في وزارة التربية. وتتضمن هذه التعليمات في عمومها جملة من الضوابط الأخلاقية والمهنية، من أهمها:

- الالتزام بالأمانة والنزاهة، وعدم قبول الهدايا أو المنافع التي قد تؤثر في استقلالية القرار.
- أداء المهام بكفاءة وصدق ونزاهة، مع مراعاة المصلحة العامة.
- عدم التمييز في الأداء على أساس الدين أو الجنس أو الانتماء السياسي.
- الحفاظ على سرية المعلومات الرسمية وعدم استخدامها لأغراض شخصية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية داخل الدوائر الحكومية.
- الامتناع عن أي عمل يتعارض مع واجبات الوظيفة أو يمس نزاهتها.

وتُنشر مثل هذه التعليمات عادةً في الجريدة الرسمية وتُطبَّق على موظفي الدولة، بما فيهم المعلمون، وتُعد جزءاً من الضوابط الأخلاقية العامة المنظمة للسلوك المهني(Ministry of Justice – Iraq) .

2.ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم (مواثيق ومبادئ ذات طابع إرشادي)

توجد نماذج مواثيق لأخلاقيات مهنة التعليم متداولة في المؤسسات التعليمية وبعض المراجع التربوية، وهي تُحدِّد مبادئ وقواعد سلوك يُفترض أن يتحلى بها المعلم. ومن أبرز المبادئ التي تتكرر في هذه المواثيق:

- تعريف أخلاقيات مهنة التعليم بوصفها قيماً وسلوكيات حميدة يجب أن يتحلى بها المعلم في علاقته بالمجتمع والطلاب والزملاء.
- تعزيز انتماء المعلم لرسالته المهنية، والإسهام في تطوير المجتمع الذي يعمل فيه.
- احترام كرامة الطالب، وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة دون تمييز.
- التحلي بالصدق والنزاهة والاستقامة، والالتزام بالقيم المهنية في جميع مواقف العمل.

تنبيه :غالباً ما تكون هذه المواثيق إرشادية، وتُوثَّق أو تُعتمد داخل بعض المدارس أو إدارات التربية، لكنها ليست بالضرورة " قانوناً" منفرداً منشوراً بذاته في الجريدة الرسمية.

3.الأخلاقيات المهنية داخل المؤسسات التعليمية

في بعض الكليات والجامعات العراقية مثل كليات التربية وغيرها تُدرَّس أخلاقيات مهنة التعليم ضمن مقررات تربوية، أو تُقدَّم عبر دورات ومواد تدريبية تتضمن محاور من قبيل:

- الالتزام بالقواعد القانونية والسياسات التربوية المعتمدة.
- السلوك الأخلاقي والمعاملة الإنسانية المنصفة للطلاب والزملاء.
- الاستقامة المهنية، والإعداد الجيد للمحاضرات، والتقيد بالمعايير المهنية والتعليمية.

أهم القوانين والضوابط الوطنية المرتبطة بأخلاقيات التعليم في العراق

1.دستور جمهورية العراق (2005)

يضمن الدستور الحق في التعليم بوصفه أحد الحقوق الأساسية للمواطنين، ويجعل الدولة مسؤولة عن كفالته. كما يؤسس لمبادئ عامة تحكم البيئة التعليمية ضمن إطار العدالة والمساواة وصون كرامة الإنسان، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على المعايير الأخلاقية المرتبطة بالتعليم وسلوك القائمين عليه.

الأهمية:

- يرسخ مبادئ محورية مثل: الحق في التعليم، المساواة، حرية الرأي، وحماية الطفل.
- تُعد هذه المبادئ قيماً تأسيسية تُستمد منها سياسات التعليم، وتُبنى عليها توقعات السلوك المهني والأخلاقي للمعلمين والإدارات التعليمية.

2.قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل)

ينظم هذا القانون واجبات الموظف العام ويحدد إطار السلوك الوظيفي والانضباط المهني، بما يشمل أداء العمل بأمانة ونزاهة، واحترام القوانين والتعليمات، ومنع سوء استغلال الوظيفة، والالتزام بالدوام، وغيرها من الضوابط التي تُعد جزءاً أصيلاً من أخلاقيات المهنة. ويشمل نطاق تطبيقه العاملين في الدولة، ومن ضمنهم المعلمون.

النقاط الأساسية:

- أداء العمل بأمانة ومسؤولية.
- الالتزام بمواعيد الدوام والحضور والانضباط.
- التقيد بالتعليمات وعدم استغلال الوظيفة لمنافع شخصية.
- تقرير العقوبات التأديبية عند مخالفة السلوك المهني أو الإخلال بواجبات الوظيفة.

الأهمية: يمثل هذا القانون القاعدة القانونية الأبرز التي تُطبق على عموم موظفي الدولة بمن فيهم المعلمون، ويُعد مرجعاً أساسياً لضبط السلوك المهني وانضباط العمل، وهو أحد الأركان المركزية لأخلاقيات التعليم.

3.القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالوظيفة التعليمية

لا يوجد في الغالب نص قانوني مركزي واحد منشور في الجريدة الرسمية تحت عنوان مستقل هو (ميثاق أخلاقيات المعلم)، إلا أن الإطار العملي يتشكل من خلال:

نُظم وتعليمات وزارية: تصدر وزارة التربية أنظمة داخلية وتعليمات تنظيمية للمدارس والمعلمين تتضمن ضوابط السلوك المهني، وآليات التوثيق والإجراءات التأديبية المرتبطة بالمخالفات داخل البيئة المدرسية. وغالباً ما تُفعَّل هذه الضوابط عبر قرارات وزارية ولجان تحقيق داخل الوزارة.

مثال توضيحي: قد تصدر الوزارة توصيات أو تتخذ إجراءات تأديبية بحق مدرس يثبت تجاوزه لقواعد الأخلاق المهنية وفق السياقات المعتمدة.

4.تشريعات الحماية والقوانين التربوية ذات الصلة (حماية العاملين)

توجد مشاريع قوانين ومقترحات تتعلق بحماية المعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين، مثل مشروع ''قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين التربويين''، والذي يهدف إلى حماية المعلم من الاعتداءات والمضايقات أثناء أداء واجبه الرسمي، بما يعزز الاستقرار داخل البيئة التعليمية ويُسهم في دعم مكانة المهنة.

الأهمية: تمثل هذه التشريعات جانباً مكملاً لمنظومة الضوابط التنظيمية للمهنة، لأنها ترتبط بسلامة المعلم واحترام دوره، وهو شرط مهم لاستقامة الأداء وتحقيق الانضباط داخل المؤسسة التعليمية.

5.مواثيق أخلاقيات مهنة التعليم (إرشادية بالأساس)

توجد مواثيق وأدلة أخلاقية تربوية تُستخدم داخل المؤسسات التعليمية وكليات التربية، ويجري التعامل معها بوصفها مرجعاً إرشادياً لتعزيز السلوك المهني الفاضل، ومنها:

- **ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم:** يتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية، العدالة، النزاهة، احترام الطلاب والزملاء، الالتزام بالقيم التربوية، وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع.
- **وثائق مؤسسية مشابهة في بعض الجامعات والمؤسسات:** قد تُدرّس ضمن مناهج كليات التربية أو تُعتمد كأدلة سلوك داخلية.

ملاحظة: هذه المواثيق ليست بالضرورة قوانين ملزمة منشورة في الجريدة الرسمية، لكنها تُستخدم عملياً في بعض البيئات التعليمية لتعزيز أخلاقيات المهنة وترسيخ الممارسات المهنية السليمة.

6.تعليمات ولوائح أخرى مرتبطة بمنظومة التعليم

إلى جانب القوانين العامة والمواثيق الإرشادية، توجد تعليمات ولوائح أخرى ترتبط بمنظومة التعليم وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بيئة الأخلاق المهنية، ومن أبرزها:

- **لوائح انضباط الطلبة:** توجد لوائح خاصة بسلوك الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، تنظم السلوك الأخلاقي والأدبي للطلبة، وتؤثر بشكل غير مباشر في أخلاقيات البيئة التعليمية بما ترسخه من قواعد للانضباط والاحترام داخل الحرم الجامعي.

- **الأنظمة المدرسية (مثل نظام المدارس الابتدائية):** تُعد الأنظمة المدرسية إطاراً تنظيمياً يحدد قواعد العمل والانضباط داخل المدرسة، ويضبط العلاقة بين الإدارة والمعلمين والطلبة، بما ينعكس على الاستقرار السلوكي والالتزام المهني داخل المؤسسة التعليمية.

خلاصة أهم القوانين والضوابط المرتبطة بأخلاقيات التعليم

يمكن تلخيص أهم القوانين والضوابط ذات الصلة بأخلاقيات التعليم وفق الجدول الآتي:

- **دستور جمهورية العراق(2005)**
  - **نوع النص** :أعلى قانون
  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :يضمن الحقوق الأساسية التي تشكل إطاراً أخلاقياً للتعليم (الحق في التعليم، المساواة، حماية الكرامة، وغيرها).
- **قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل)**
  - **نوع النص** :قانون وطني
  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :يلزم بالسلوك المهني والنزاهة والانضباط لجميع الموظفين بمن فيهم المعلمون.
- **التعليمات الوزارية (وزارة التربية)**
  - **نوع النص** :ضوابط تطبيقية
  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :تنظم سلوك المعلمين داخل المدارس وتحدد إجراءات التعامل مع المخالفات.
- **قوانين حماية المعلمين (مقترحة/قيد التنفيذ بحسب الحالة)**
  - **نوع النص** :تشريع برلماني
  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :تهدف إلى حماية العاملين في التعليم أثناء أداء واجباتهم، بما يدعم استقرار المهنة وهيبتها.
- **مواثيق أخلاقيات مهنة التعليم**
  - **نوع النص** :وثائق تربوية/إرشادية
  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :تقدم مبادئ سلوكية ومعايير قيمية لتعزيز السلوك المهني الفاضل.

- **النظم المدرسية ولوائح الطلبة**

  - **نوع النص** :تشريعات/لوائح تربوية

  - **العلاقة بأخلاقيات التعليم** :تسهم في تكامل أخلاقيات النظام التربوي عبر تنظيم الانضباط والسلوك داخل المدرسة والجامعة.

أهم التقاليد الوظيفية للمدرس

التقاليد الوظيفية للمدرس هي مجموعة من السلوكيات والأعراف المهنية التي استقر عليها العمل في الوسط التربوي، وتُعد جزءاً من أخلاقيات المهنة ومكانة المعلم. وتتمثل هذه التقاليد في الانضباط، حسن المظهر، احترام الطلبة، الإعداد الجيد، العدالة، الالتزام بالأنظمة، التعاون، حفظ السرية، القدوة الحسنة، وتطوير الذات.

جدول التقاليد الوظيفية للمدرس

1. **المظهر والسلوك اللائق** :الالتزام باللباس المحتشم والسلوك الحسن بما يليق بمكانة المعلم.
2. **الانضباط الوظيفي** :الالتزام بالدوام والحصص وعدم التأخير أو الغياب دون عذر.
3. **احترام الطلبة** :التعامل الإنساني واحترام كرامة الطلبة والابتعاد عن الإساءة.
4. **التحضير للدرس** :الإعداد المسبق للمادة العلمية وتنظيمها بصورة واضحة.
5. **العدالة** :الإنصاف في التعامل والتقويم وعدم التمييز بين الطلبة.
6. **الالتزام بالأنظمة** :احترام قوانين المدرسة وتعليمات الإدارة.
7. **التعاون** :العمل بروح الفريق مع الزملاء والإدارة لتيسير العملية التعليمية.
8. **السرية المهنية** :حفظ أسرار الطلبة والمدرسة وعدم تداولها خارج إطارها المهني.
9. **القدوة الحسنة** :تمثيل الأخلاق والسلوك القويم داخل المدرسة وخارجها.
10. **التطوير المهني** :تنمية القدرات العلمية والتربوية بصورة مستمرة.

أساليب المحافظة على التقاليد المدرسية

فيما يأتي أبرز الأساليب التي تسهم في المحافظة على التقاليد المدرسية وترسيخها:

1. **الالتزام بالقوانين والأنظمة المدرسية:** احترام التعليمات من قبل الإدارة والمعلمين والطلبة يضمن الانضباط ويرسخ النظام داخل المدرسة، بما يحافظ على التقاليد المدرسية واستمرارها.

2. **القدوة الحسنة من قبل المعلمين والإدارة:** عندما يلتزم المعلمون والإدارة بالسلوك الحسن والانضباط، يقتدي بهم الطلبة تلقائياً، فتترسخ التقاليد المدرسية بصورة عملية.

3. **التوعية والتوجيه المستمر للطلبة:** توعية الطلبة بأهمية التقاليد المدرسية عبر الإرشاد المدرسي، والإذاعة المدرسية، والحصص التربوية، تعزز فهمهم لأهميتها وتزيد مستوى الالتزام بها.

4. **تعزيز الانضباط السلوكي:** المتابعة المستمرة لسلوك الطلبة، وتشجيع السلوك الإيجابي، ومعالجة السلوك الخاطئ بأسلوب تربوي، يسهم في حماية تقاليد المدرسة وضبط مناخها.

5. **التعاون بين المدرسة والأسرة:** التعاون مع أولياء الأمور يوحد أساليب التربية بين البيت والمدرسة، ويعزز احترام الطلبة للتقاليد المدرسية.

6. **تنظيم الأنشطة المدرسية الهادفة:** الأنشطة الثقافية والرياضية والكشفية تنمي الانتماء للمدرسة، وتدرب الطلبة على النظام والعمل الجماعي واحترام التقاليد.

7. **المتابعة الإدارية المستمرة:** إشراف الإدارة على سير العمل اليومي، ومتابعة الالتزام بالدوام والسلوك، يساعد في معالجة المخالفات مبكراً والحفاظ على النظام المدرسي.

8. **إشاعة روح الاحترام المتبادل:** نشر ثقافة الاحترام بين الطلبة والمعلمين والإدارة يخلق بيئة مدرسية إيجابية تقوم على التعاون والالتزام.

9. **المكافأة والتحفيز:** تكريم الطلبة الملتزمين بالتقاليد المدرسية يشجع الآخرين على الالتزام بها ويرفع مستوى الانضباط العام.

10. **العدالة في تطبيق التعليمات:** تطبيق القوانين على الجميع دون تمييز يعزز الثقة ويقوي الانتماء ويزيد احترام النظام المدرسي.

أساليب ترسيخ الأخلاقيات المهنية

إن تطبيق الأخلاقيات المهنية لا يكتمل دون اعتماد أساليب واضحة لترسيخها لدى المدرسين. وبصورة عامة، تُعد القدوة، والتوعية، والتدريب، والمتابعة، والتحفيز هي الأساليب الرئيسة لترسيخ الأخلاقيات المهنية للمدرس.

وهي كالآتي:

- **القدوة** :أن يكون المعلم نموذجاً عملياً للسلوك المهني القويم.
- **التوعية** :نشر ثقافة الأخلاق المهنية وتوضيح معاييرها وآثارها.
- **التدريب** :تطوير مهارات المعلم المهنية والسلوكية عبر برامج تدريبية.
- **المتابعة** :وجود نظام متابعة وتقييم مهني يعالج الانحرافات مبكراً.
- **التحفيز** :مكافأة السلوك الإيجابي وتعزيز الالتزام بالمعايير.

جدول (1) أساليب ترسيخ الأخلاقيات المهنية

ت	الأسلوب	الشرح المختصر
1	القدوة العملية	أن يكون المعلم نموذجاً عملياً في السلوك والأخلاق داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.
2	التوعية المستمرة	توجيه المعلمين والطلبة إلى أهمية الالتزام بالقيم المهنية ومعايير السلوك الوظيفي.
3	التدريب والتطوير	إقامة دورات وورش عمل وبرامج تطوير لتعزيز أخلاقيات المهنة وترسيخها عملياً.
4	المتابعة والتقويم	متابعة السلوك المهني ومعالجة المخالفات بأسلوب تربوي وتقويمي يحقق الإصلاح.
5	التحفيز والمكافأة	تشجيع الملتزمين بالقيم المهنية وتقديرهم بما يعزز الاستمرار والقدوة الإيجابية.

الإطار العام لدليل أخلاقيات المهنة لعناصر العملية التعليمية

أولاً: دليل أخلاقيات المهنة للتدريسي

يُقصد بالتدريسي في العملية التعليمية: الشخص المؤهل علمياً وتربوياً الذي يتولى مسؤولية نقل المعرفة، وتنمية المهارات، وبناء القيم لدى المتعلمين، سواء في المدارس أو الجامعات أو مؤسسات التعليم المختلفة. ولا يقتصر دوره على الشرح والتلقين، بل يمتد إلى الإرشاد والتقويم، والقدوة الحسنة، والمشاركة في تطوير المجتمع.

دور التدريسي في العملية التعليمية

يؤدي التدريسي أدواراً محورية يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. **التخطيط للتعليم** :تحديد الأهداف، وإعداد المناهج، واختيار طرائق التدريس المناسبة.
2. **تنفيذ التعليم** :تقديم المحتوى بطرائق فعّالة تراعي الفروق الفردية وتحقق أهداف التعلم.
3. **التقويم** :قياس تعلم الطلبة بعدالة وموضوعية وفق معايير واضحة.
4. **التوجيه والإرشاد** :دعم الطلبة أكاديمياً وسلوكياً ومعالجة المشكلات التربوية.
5. **التطوير المهني** :تحديث المعرفة والمهارات بصورة مستمرة ومواكبة المستجدات.
6. **القدوة** :تمثيل القيم الأخلاقية والسلوكية داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

مجالات أخلاقيات التدريسي تجاه عناصر العملية التعليمية

يمكن بلورة الخطوط الرئيسة لأخلاقيات التدريسي تجاه مختلف الأطراف في الجدول الآتي:

جدول (2) اخلاقيات التدريسي تجاه مختلف الاطراف

ت	الجهة والعلاقة	التفاصيل
1	**أولاً: أخلاقيات التدريسي تجاه رسالته المهنية**	•الإيمان برسالة التعليم ودورها في بناء الإنسان والمجتمع . •الالتزام بالإخلاص والأمانة في أداء الواجبات التعليمية . •الحرص على التطوير المهني المستمر ومواكبة المستجدات التربوية . •الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات التربوية.

2	**ثانياً: أخلاقيات التدريسي تجاه الطلبة**	•معاملة الطلبة بعدل ومساواة دون تمييز . •احترام شخصية الطالب وكرامته وحقوقه . •مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة . •تنمية القيم الأخلاقية والسلوكية الإيجابية لدى الطلبة . •الامتناع عن أي شكل من أشكال الإساءة اللفظية أو الجسدية أو النفسية . •الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالطلبة.
3	**ثالثاً: أخلاقيات التدريسي تجاه المؤسسة التعليمية**	•الالتزام بأوقات الدوام والواجبات الوظيفية . •التعاون مع الإدارة وتنفيذ التوجيهات الرسمية . •المحافظة على ممتلكات المؤسسة التعليمية . •الإسهام الإيجابي في تطوير البيئة التعليمية.
4	**رابعاً: أخلاقيات التدريسي تجاه الزملاء**	•احترام الزملاء وتقدير جهودهم . •التعاون وتبادل الخبرات التربوية . •تجنب الإساءة أو التشهير أو إثارة الخلافات . •الالتزام بروح الفريق والعمل الجماعي.
5	**خامساً: أخلاقيات التدريسي تجاه المجتمع**	•الالتزام بالقيم الدينية والوطنية والأخلاقية . •تمثيل القدوة الحسنة داخل المؤسسة التعليمية وخارجها . •تعزيز الانتماء الوطني والمسؤولية المجتمعية . •احترام ثقافة المجتمع وعاداته الإيجابية.
6	**سادساً: أخلاقيات التدريسي في التقويم والاختبارات**	•النزاهة والموضوعية في التقييم . •الالتزام بالمعايير المعتمدة في وضع الأسئلة وتصحيحها . •عدم استغلال الطلبة مادياً أو معنوياً . •تجنب المحاباة أو الظلم في منح الدرجات.
7	**سابعاً: المحظورات المهنية**	•استخدام العنف أو الإهانة ضد الطلبة . •استغلال الوظيفة لأغراض شخصية أو سياسية أو طائفية .

		•الإهمال أو التقصير المتعمد في أداء الواجبات . •مخالفة تعليمات وزارة التربية أو القوانين الوظيفية.

ثانياً: دليل أخلاقيات العمل الإداري في التعليم (الإدارة المدرسية والجامعية)

انطلاقاً من الدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات التعليمية في بناء الإنسان والمجتمع، وإيماناً بأن الإدارة التربوية والأكاديمية تمثل الركيزة الأساسية في تحقيق جودة التعليم وترسيخ القيم الوطنية والأخلاقية؛ واستناداً إلى الدستور العراقي، وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل)، ومدونة السلوك الوظيفي، وتعليمات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ وحرصاً على ترسيخ مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية والمساءلة، تم إعداد هذا الدليل ليكون مرجعاً أخلاقياً يحكم السلوك الإداري في المؤسسات التعليمية المدرسية والجامعية، ويعزز الثقة بين الإدارة والعاملين والطلبة والمجتمع.

أولاً: دليل أخلاقيات العمل الإداري في التعليم

يمكن توضيح أهم السلوكيات والأخلاقيات التي ينبغي أن تتسم بها الإدارة والقيادة المدرسية والجامعية، والتي جرى تنظيمها في ضوء اللوائح والقوانين النافذة، وفق الفصول والمواد الآتية:

جدول (3) أخلاقيات الإدارة والقيادة المدرسية والجامعية

	الفصل	المادة	الاجراء او السلوك
1	**الفصل الأول** **المبادئ العامة**	**المادة:(1)**	تلتزم الإدارة التعليمية بالقيم الأخلاقية والوطنية في جميع ممارساتها الإدارية
		المادة:(2)	تُعد الوظيفة الإدارية في التعليم تكليفًا ومسؤولية وطنية وليست امتيازًا شخصيًا
		المادة:(3)	يخضع جميع شاغلي المناصب الإدارية لمبادئ النزاهة والمساءلة دون استثناء
2	**الفصل الثاني**	**المادة:(4)**	• الإيمان برسالة التعليم وأهدافه التربوية والعلمية.

	أخلاقيات الإدارة تجاه الرسالة التعليمية		• العمل على تحقيق جودة التعليم وتحسين مخرجاته. • تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني داخل المؤسسة التعليمية.
3	**الفصل الثالث أخلاقيات الإدارة تجاه الطلبة**	**المادة:(5)**	• ضمان بيئة تعليمية آمنة خالية من العنف والتمييز. • احترام كرامة الطلبة وحقوقهم الإنسانية والقانونية. • تحقيق العدالة والشفافية في تطبيق الأنظمة والتعليمات. • الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بالطلبة. • الاستماع إلى شكاوى الطلبة ومعالجتها وفق السياقات القانونية.
4	**الفصل الرابع أخلاقيات الإدارة تجاه التدريسيين والموظفين**	**المادة:(6)**	• احترام الكرامة الوظيفية للتدريسيين والموظفين. • العدالة في التقييم والترقية وتوزيع المهام. • دعم التطوير المهني والتدريب المستمر. • تعزيز بيئة العمل القائمة على التعاون والاحترام. • الامتناع عن التعسف أو إساءة استخدام السلطة.
5	**الفصل الخامس أخلاقيات اتخاذ القرار الإداري**	**المادة:(7)**	• الالتزام بالموضوعية والشفافية في اتخاذ القرارات. • الاستناد إلى القوانين والتعليمات النافذة. • إشراك الجهات ذات العلاقة في القرارات المؤثرة. • توثيق القرارات وتحمل المسؤولية الإدارية عنها. • تجنب تضارب المصالح بكافة أشكاله.
6	**الفصل السادس**	**المادة:(8)**	• المحافظة على المال العام ومنع الهدر والفساد. • النزاهة في العقود والمشتريات والتجهيزات.

	أخلاقيات الإدارة المالية والإدارية		• الالتزام بتعليمات الرقابة والتدقيق المالي. • الاستخدام الرشيد للموارد البشرية والمادية.
7	**الفصل السابع أخلاقيات الإدارة تجاه المجتمع**	**المادة:(9)**	• تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي. • التواصل الإيجابي مع أولياء الأمور والجهات ذات العلاقة. • احترام القيم والعادات الاجتماعية الإيجابية. • تمثيل المؤسسة التعليمية بصورة لائقة داخل المجتمع.
8	**الفصل الثامن الانضباط والمساءلة**	**المادة (10):**	• تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بعدالة وشفافية. • الالتزام بقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام. • احترام حق التظلم والدفاع. • عدم التستر على المخالفات الإدارية أو الأخلاقية.
9	**الفصل التاسع المحظورات الأخلاقية**	**المادة (11):**	**يُحظر على الإدارة التعليمية:** استغلال المنصب لتحقيق منافع شخصية أو حزبية أو طائفية. • قبول الرشوة أو الهدايا ذات المنفعة. • التدخل غير القانوني في الامتحانات أو التعيينات. • التمييز بين الأفراد لأي سبب غير قانوني. • إساءة استخدام الصلاحيات الإدارية.

ثانياً: دليل أخلاقيات الإرشاد التربوي

تتمثل أخلاقيات الإرشاد التربوي في التزام المرشد بقيم إنسانية وتربوية تُبنى عليها العلاقة الإرشادية السليمة. ويُعد **الاحترام** أساساً مركزياً في نجاح الإرشاد، لأنه يحقق الأمان النفسي ويُنشئ علاقة مهنية قائمة على الثقة. وفيما يأتي جدول يوضح أبرز أخلاقيات الإرشاد التربوي مع شرح موجز لكل منها:

جدول (4) أخلاقيات الإرشاد التربوي

	أخلاقيات الإرشاد التربوي	الشرح
1	الاحترام	احترام شخصية الطالب وكرامته وتقبّل آرائه ومشاعره دون سخرية أو تقليل من شأنه
2	السرية	الحفاظ على خصوصية معلومات الطالب وعدم إفشائها إلا بما يخدم مصلحته ووفق الأنظمة
3	الموضوعية والحياد	التعامل مع جميع الطلبة بعدالة دون تحيز أو أحكام مسبقة
4	المسؤولية المهنية	تقديم الإرشاد ضمن حدود التخصص والالتزام بالأنظمة المهنية
5	الكفاءة المهنية	تطوير الذات باستمرار من خلال التدريب والاطلاع على المستجدات التربوية
6	الصدق والأمانة	تقديم معلومات صحيحة وتوجيهات واقعية تخدم مصلحة الطالب
7	التعاون	التعاون مع المعلمين والإدارة وأولياء الأمور لتحقيق مصلحة الطالب
8	القدوة الحسنة	التزام المرشد بالسلوك الأخلاقي ليكون نموذجًا إيجابيًا للطلبة

ثالثاً: دليل أخلاقيات الطالب الجامعي في الجامعات العراقية

انطلاقاً من رسالة الجامعة في إعداد جيل واعٍ علمياً وأخلاقياً، وإيماناً بأن الطالب الجامعي شريك أساس في العملية التعليمية ومسؤول عن سلوكه الأكاديمي والإنساني، واستناداً إلى القوانين والأنظمة والتعليمات الجامعية النافذة في جمهورية العراق، وحرصاً على ترسيخ قيم النزاهة والانضباط والاحترام المتبادل داخل الحرم الجامعي؛ وُضع هذا الدليل ليكون مرجعاً أخلاقياً ينظم سلوك الطلبة ويعزز البيئة الجامعية القائمة على العلم والاحترام والمسؤولية، وبما ينسجم مع تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول (5) دليل أخلاقيات الطالب الجامعي

	الفصل	المادة	الاجراء او السلوك
1	**الفصل الأول المبادئ العامة**	**المادة:(1)**	يلتزم الطالب الجامعي بالقيم الأخلاقية والوطنية والسلوكية داخل الجامعة وخارجها.
		المادة:(2)	يُعد الالتزام بالأخلاق الجامعية جزءًا لا يتجزأ من المسؤولية الأكاديمية للطالب
		المادة:(3)	يخضع جميع الطلبة لأحكام هذا الدليل دون تمييز.
2	**الفصل الثاني أخلاقيات الطالب تجاه نفسه**	**المادة:(4)**	• الالتزام بالصدق والأمانة العلمية. • الحرص على تطوير الذات علميًا وفكريًا وسلوكيًا. • احترام القيم الدينية والاجتماعية والوطنية. • المحافظة على السلوك القويم داخل الحرم الجامعي وخارجه. • الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية .
3	**الفصل الثالث أخلاقيات الطالب تجاه العملية التعليمية**	**المادة:(5)**	• الالتزام بحضور المحاضرات والأنشطة العلمية. • احترام النظام داخل القاعات الدراسية والمختبرات. • أداء الواجبات والامتحانات بنزاهة وأمانة. • الامتناع عن الغش أو المساعدة عليه أو أي شكل من أشكال التلاعب الأكاديمي. • المحافظة على الأدوات والمختبرات والمصادر التعليمية
4	**لفصل الرابع أخلاقيات الطالب تجاه التدريسيين والإدارة**	**المادة:(6)**	• احترام أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية. • الالتزام بأسلوب الحوار اللائق والاحترام المتبادل. • الالتزام بتعليمات التدريسيين والإدارة ضمن الأطر القانونية.

			• تجنب الإساءة أو التشهير أو التهديد بأي وسيلة كانت. • تقديم الشكاوى أو الاعتراضات عبر القنوات الرسمية.
5	**الفصل الخامس** **أخلاقيات الطالب تجاه زملائه**	**المادة:(7)**	• احترام الزملاء وعدم التمييز بينهم لأي سبب. • التعاون والتكافل العلمي والاجتماعي. • تجنب العنف اللفظي أو الجسدي أو التنمر. • احترام الخصوصية وعدم الإساءة أو التشهير. • الالتزام بروح الزمالة والعمل الجماعي.
6	**الفصل السادس** **أخلاقيات الطالب في استخدام مرافق الجامعة**	**المادة:(8)**	• المحافظة على ممتلكات الجامعة والمال العام. • الاستخدام المسؤول للمكتبات والمختبرات والقاعات. • الالتزام بتعليمات السلامة العامة. • عدم إساءة استخدام وسائل التقنية أو الإنترنت الجامعي
7	**الفصل السابع** **أخلاقيات الطالب في الأنشطة الجامعية**	**المادة:(9)**	• ممارسة الأنشطة الطلابية بما لا يخالف القوانين والتعليمات. • احترام التعددية الفكرية والثقافية. • الامتناع عن استغلال الأنشطة لأغراض سياسية أو طائفية داخل الحرم الجامعي. • الالتزام بالذوق العام والسلوك الحضاري .
8	**الفصل الثامن** **المحظورات الأخلاقية**	**المادة:(10)**	**يُحظر على الطالب:** • الغش أو التزوير أو الانتحال العلمي. • الإساءة اللفظية أو الجسدية لأي فرد داخل الجامعة. • الإخلال بالنظام العام أو إثارة الفوضى.

			• تخريب الممتلكات الجامعية. • استغلال الصفة الطلابية لأغراض غير مشروعة.
9	**الفصل التاسع** **الانضباط والمساءلة**	**المادة (11)**	•يخضع الطالب المخالف لأحكام المساءلة والانضباط وفق الأنظمة والتعليمات الجامعية. • تُراعى العدالة وحق الدفاع عند اتخاذ العقوبات الانضباطية. • لا يُعفى الجهل بالتعليمات من المسؤولية .
	الفصل العاشر **أحكام ختامية**	**المادة(12)**	يُعد هذا الدليل مرجعًا أخلاقيًا ملزمًا لجميع طلبة الجامعة.
		المادة(13)	لا يتعارض هذا الدليل مع القوانين والأنظمة النافذة، بل يُكملها.
		المادة(14)	يعمل بهذا الدليل من تاريخ اعتماده.

معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

يُقصد بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي العملية المنهجية التي يتم من خلالها التحقق من جودة أداء المؤسسة التعليمية، وسلامة إجراءاتها الإدارية والأكاديمية، ومدى كفاءة مخرجاتها التعليمية والبحثية. ولأجل ترسيخ ثقافة الجودة والارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي، قامت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية بوضع معايير محددة لضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية، بحيث تتمكن المؤسسة – عند استيفائها لهذه المعايير – من الحصول على شهادة ضمان الجودة.

وتستند الهيئة في توجهها نحو تطبيق إجراءات ومعايير ضمان الجودة إلى أهداف رئيسة، من أبرزها:

- **تشجيع التميز المؤسسي** في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من خلال تطوير أدلة تقييم الفاعلية التربوية والأكاديمية.
- **تعزيز التحسين المؤسسي المستمر** الذي يطال العملية التعليمية عبر اعتماد منهجية التقييم الذاتي داخل المؤسسة، باعتباره مدخلاً عملياً للتطوير والتصحيح والتحسين.
- **ترسيخ التنافس الإيجابي** بين مؤسسات التعليم العالي في تطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، بما يرفع مستوى الأداء العام ويضمن تناغم المؤسسة مع معايير الجودة المعتمدة.

وبموجب إجراءات هذه المعايير، تُجري المؤسسة التعليمية دراسة ذاتية تهدف إلى توضيح الواقع القائم، وتقييمه بصورة موضوعية، ثم وضع مسارات تطويرية قابلة للتطبيق. وتغطي معايير ضمان الجودة مجموعة من المجالات المحورية، من أهمها:

- رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها والتخطيط.
- البرامج التربوية وفاعليتها.
- الطلبة والخدمات الطلابية.
- أعضاء هيئة التدريس.
- الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات.
- المكتبة ومصادر المعلومات.
- الحاكمية والإدارة.
- الموارد المالية.
- الموارد المادية.
- النزاهة المؤسسية.
- التفاعل مع المجتمع.
- إدارة ضمان الجودة.

وتنبع أهمية المعلومات والمؤشرات التي تقدمها هذه المعايير من كونها تشكل قاعدة مرجعية لبناء الخطط المستقبلية للمؤسسة التعليمية، عبر مطابقة الأداء الفعلي مع المعايير المعتمدة، ثم تحديد الفجوات وإجراء التعديلات والتحسينات الضرورية على العمليات والإجراءات بما يضمن جودة المخرجات واستدامة التطوير.

دواعي الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين

يُعد التعليم من أولويات سياسات الدول وبرامجها على مختلف المستويات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. فجوهر التنافس العالمي في المستقبل يقوم في جانب كبير منه على التنافس في جودة التعليم ومخرجاته. وقد أكدت الدراسات المقارنة والتجارب الدولية المعاصرة أن التعليم يمثل الآلية الأكثر فاعلية في تقدم المجتمعات والدول، باعتباره المحرك الأساس لمجتمع

المعرفة، والعامل الأشد تأثيراً في تشكيله وبنائه. ولهذا اتجهت معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية بمستوياتها المختلفة، وإجراء مراجعات عميقة لبرامج إعداد المعلمين، انطلاقاً من حقيقة ثابتة مفادها أن المعلم هو محور العملية التعليمية، وأن أي نظام تعليمي لا يمكن أن يرتقي دون الارتقاء بمستوى معلميه.

ومن هنا يمكن تفسير اهتمام كثير من البلدان المتقدمة علمياً بتطوير برامج إعداد المعلمين، إذ لم تعد عمليات التطوير تُبنى على استجابات عفوية أو قرارات وقتية خاضعة لتقلبات المزاج الإداري، بل أصبحت عملية مؤسسية تعاونية تتطلب المثابرة والاستمرارية، وتقوم على الأداء والبرهنة وفق معايير محددة. وقد برزت الحاجة إلى أن يُدار تطوير برامج إعداد المعلمين بأسلوب علمي يستند إلى منظومات متكاملة، تقوم على التزام أعضاء الهيئة التدريسية ودعمهم، وتفعيل آليات تضمن التواصل المستمر، وبناء شراكات فاعلة مع وزارة التربية ومديرياتها العامة والمدارس، ضمن إطار من الشفافية والوضوح والمحاسبة بوصفها موجّهات أساسية لجهود التطوير، وبوجود قيادة مؤسسية قادرة على توجيه العمل وإنجاز المهام في أوقاتها وبجودة عالية.

ولا يمكن تحقيق هذه الغايات بصورة راسخة إلا عبر تبني مفاهيم الاعتماد الأكاديمي أو الاعتراف الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم، بوصفه مدخلاً لضمان الجودة الشاملة في مختلف جوانب البرنامج، وإثباتها عبر أدلة واضحة ومحددة. فالاعتماد نظام متكامل يتضمن سلسلة من العمليات تبدأ بالتقويم الذاتي الشامل، ثم التحسين والتطوير لكافة أبعاد العملية التعليمية وعناصرها وفق معايير جودة عالمية محددة. وبذلك يعد الاعتماد أداة فاعلة للتحسين والتطوير، ووسيلة ناجعة للارتقاء ببرامج إعداد المعلمين، عبر ضمان تحقق الحد الأدنى من معايير جودة الإعداد، بما ينعكس إيجاباً على التعليم العام.

ويُعد إصلاح برامج إعداد المعلم من أكثر مسارات الإصلاح تأثيراً في النظام التعليمي، غير أن تحقيق هذا الإصلاح يتطلب برنامجاً واضحاً ومحدداً، يتمثل في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي التي تضمن في نهاية برنامج الإعداد تخريج طالب معلم يمتلك: تمكناً معرفياً في مجال تخصصه والمعرفة العامة، وقدرة على الربط بين النظرية والتطبيق، وفهماً لبيئة التعلم وخصائص المتعلمين، وإلماماً باستراتيجيات التدريس وأساليب التقويم، ومعرفة بطبيعة المناهج وأدواتها، إلى جانب القدرة على تقديم المحتوى بأساليب مناسبة لظروف المتعلمين واحتياجاتهم. ومن أجل بلوغ ذلك، يصبح من الضروري تقويم برامج إعداد المعلمين بصورة دورية لإخراجها من حالة السكون إلى حالة الحركة الإيجابية المبنية على التطوير والتحسين المستمرين.

وتعززت الحاجة إلى الاعتماد الأكاديمي مع التحولات التي شهدتها مهنة التعليم، ومنها الانتقال من التدريس المتمركز حول المعلم إلى التعلم المتمركز حول الطالب، ومن التعلم السلبي إلى التعلم النشط القائم على الاستقصاء والبحث، ومن التعليم القائم على نقل الحقائق إلى التعليم الذي يركز على التفكير الناقد. كما أسهم ظهور المدرسة البنائية – نتيجة تحول البحث التربوي من التركيز على العوامل الخارجية المؤثرة في تعلم الطلبة إلى ما يجري داخل عقل المتعلم أثناء تعرضه للمواقف التعليمية

– في تأكيد أن برامج إعداد المعلمين ينبغي أن تركز على تطوير المعلم لا مجرد تدريبه، وأن تعتمد استراتيجيات تعزز التعلم التأملي لدى المعلمين بهدف تحسين ممارساتهم. ويأتي مفهوم مجتمعات التعلم ليضيف بعداً آخر، إذ يدعو إلى تحويل المدرسة والمؤسسة التعليمية إلى مجتمع تعلم يتعلم فيه الجميع معاً باستمرار، ويبتكر نظاماً لتوليد المعرفة وتداولها ونشرها؛ وهي جميعاً أسباب جوهرية دفعت دولاً عديدة إلى تبني الاعتماد الأكاديمي في برامج إعداد المعلمين.

وتوجد نماذج تطبيقية عالمية لبرامج إعداد المعلمين القائمة على المعايير، من بينها مشروع STEP-Project (Standards-Based Teacher Education Project)، وهو مشروع لإعداد المعلم وفق المعايير بإشراف الجمعية الأمريكية لكليات إعداد المعلمين. ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تصميم برامج إعداد المعلم بالاعتماد على المعايير القومية ومعايير الولايات ومعايير التدريس، لإعداد معلم متمكن من مادة تخصصه ومن طرائق تدريسها بما يحقق فاعلية ملموسة في تحسين مستويات تعلم الطلاب وتحقيق المعايير المطلوبة. وتشير الجمعية إلى تطبيق مشروع STEP في الولايات المتحدة ضمن أربعين برنامجاً لإعداد المعلمين في سبع ولايات، حيث اعتمدت كل جامعة المستويات المعيارية لولايتها، وتعاونت مع الجمعيات المهنية لتحديد المعايير المهنية للمعلمين وأوزانها النسبية ضمن أبعاد الإعداد (الثقافي، التخصصي، المهني). كما جرى تصميم مقررات دراسية مناسبة، وتحديد أدوات قياس لقياس أداء الطلبة المعلمين وفق المستويات المعيارية، على أن يمنح المتحققون لهذه المستويات شهادات التخرج في ضوئها، بينما تُعد برامج علاجية للمتعثرين لضمان تحسين أدائهم.

وعلى نحو عام، يمكن إجمال أبرز المسوغات العالمية التي دفعت مؤسسات إعداد المعلمين إلى تبني معايير هيئات الاعتماد الأكاديمي في الآتي:

- التحول في أهداف التعليم العالي من نقل المعارف والمعلومات إلى بناء المهارات والقدرات.
- الانتقال من التركيز الوطني للتعليم العالي إلى التركيز الدولي لضمان الحصول على مؤهلات معترف بها في سوق العمل الدولية.
- اشتداد التنافس الاقتصادي العالمي، بما جعل الدول تنظر إلى النظام التعليمي بوصفه الوسيلة الأهم لمواجهة التحولات العالمية عبر إعداد مواطن يمتلك قدرات تؤهله للمنافسة.

المراجع

1. أحمد إبراهيم أحمد، وعبد الحميد عبد الفتاح شعلان، *المدرسة الفعالة*، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016.

2. أحمد جابر حسنين علي، *أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع*، مكتبة طريقة العلم/المنظمة العربية للتنمية، العدد 481، القاهرة، 2011.

3. أغادير سالم العبدروس، *أخلاقيات المهنة والسلوك الوظيفي*، مركز الخبرات المهنية للإدارة – بميك، القاهرة للنشر والتوزيع، 2014.

4. أنمار أمين حاجي ومحفوظ حمدون الصواف، *أخلاقيات الوظيفة العامة وأثرها على الأداء المؤسسات*، جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، 2006 (من الإنترنت).

5. بلال خلف السكارنة، *أخلاقيات العمل*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019.

6. خالد كاظم المرسومي، *معايير جودة الأداء التربوي*، دار ومكتبة عدنان للصناعة والنشر والتوزيع، العراق، 2013.

7. سالم محمد عبود، *أخلاقيات البحث العلمي ومنهج البحث*، دار الدكتور ودار الأمين ودار المعتز للعلوم للنشر، بغداد، العراق، 2020.

8. سالم محمد عبود، حسن مهدي خزعل، *أخلاقيات المهنة*، دار الدكتور ودار الأمين ودار المعتز للعلوم للنشر، بغداد، العراق، 2023.

9. سرود محمود شاكر، ‘‘قراءة في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018 في العراق’’، الحوار المتمدن، العدد 8303، 5/4/2025.

10. كريم عبد ساجر، رغد حسن حسين، خلود عبد الأمير مكلف، أحمد عبد قاسم، محمد حسن الحلو، *أخلاقيات المهن: مقرر منهجي لطلبة المعاهد التقنية*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة التقنية الوسطى.

11. محمد كاظم حسين الفتلاوي، *أخلاقيات مهنة التدريس*، دار حدود للنشر والتوزيع، بيروت، 2020.

مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية

مكتب الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتربوية: هو جهة مهنية مستقلة تُعنى بتقديم خدمات تعليمية، تدريبية، وبحثية، وتعمل على دعم وتطوير المعرفة وبناء القدرات في المجالات التعليمية والتربوية والإحصائية والبحثية، من خلال مقاربات منهجية قائمة على التحليل العلمي والتطبيق العملي. يركّز المكتب على الربط بين التعليم، التدريب، والبحث التطبيقي، ويقدّم أنشطته عبر وحدات متخصصة تعمل ضمن إطار تنظيمي واحد، مع الحفاظ على استقلال كل وحدة في مهامها العلمية والتنفيذية.

للاطلاع على المزيد من الاصدارات ندعوكم لزيارة موقعنا الالكتروني

www.middleeast-education.com
middleeast.edu.services@gmail.com

يقدّم هذا الدليل إطارًا عامًا لأخلاقيات المهنة في التعليم بوصفها أساسًا لضمان جودة العملية التعليمية وحماية حقوق جميع أطرافها. ويعرض بصورة مركزة المبادئ والقيم المهنية التي تنظّم السلوك التربوي داخل المؤسسات التعليمية، مع توضيح واجبات التدريسي والإدارة والمرشد التربوي والطالب، وما يرتبط بها من ضوابط الانضباط والمساءلة وآليات ترسيخ الأخلاقيات المهنية.

كما يستند الدليل إلى القواعد العامة للسلوك الوظيفي واللوائح والتعليمات التنظيمية ذات الصلة، ويضم نماذج عملية وجداول إجرائية تساعد على التطبيق داخل المدارس والجامعات. وقد أُعدّ ليكون مرجعًا قابلاً للتعميم والاعتماد المؤسسي، يسهم في بناء بيئة تعليمية آمنة وعادلة ومحفّزة، ويعزز الثقة والاحترام والنزاهة والمسؤولية داخل الحرم التعليمي وخارجه.

د. سالم محمد عبود

جامعة بغداد

مكتب الشرق الاوسط للخدمات التعليمية والتربوية

2026

العراق - بغداد

isni.org/isni/0000000528157429